أثر الاندماج الإقليمي الاقتصادي على النمو الاقتصادي: حالة الدول المغاربية.

The impact of Regional Economic Integration on Growth Economic: The Case of the Maghreb

مباركي عبد الإله[1]، مختاري فيصل[2]

MEBARKI Abdelillah[1], MOKHTARI Fayçal[2]

[1]جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، abdelillah.mebarki@univ-mascara.dz

[2]جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، faycal.mokhtari@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2020 /09/02 تاريخ القبول: 2022/01/09

ملخص:

يهدف هذا العمل إلى دراسة العلاقة بين الاندماج الإقليمي الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس). من أجل ذلك قمنا بقياس آثار الاندماج الإقليمي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية باستعمال مؤشرات اقتصادية للاندماج الإقليمي في عينة تضم الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017من خلال استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel.

بينت النتائج وجود آثار إيجابية لمختلف المؤشرات المستعملة في الدراسة.هذه النتائج تدعم أغلب الدراسات السابقة والتي تؤكد على ضرورة تعزيز الاندماج الإقليمي وتوحيد السياسات التجارية للاستفادة من مزايا هذا التكتل.

كلمات مفتاحية: الاندماج الاقتصادي الإقليمي، النمو الاقتصادي،الدول المغاربية.

تصنيف JEL: R11،047،055.

Abstract :

Our objective is to determine the economic impact of a possible integration project of the Maghreb on economic growth. For this, we measured the effects of regional integration on the economic growth using time series and economic integration indicators of a sample of Algeria, Tunisia and Morocco from 1990 to 2017. The results showed the positive effects of the various indicators used, which support most of the previous studies, highlighting the need to promote regional integration and trade policy upgrading in order to take advantage of the block's potential.

Keywords : Regional integration ; Economic growth; The maghreb.

Jel Classification Codes : **R11, 047, 055**

[1] **المؤلف المرسل:** مباركي عبد الإله، abdelillah.mebarki@univ-mascara.dz

1. مقدمة:

أفرزت التحولات الكبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية إلى بروز ظاهرة العولمة كأهم مظاهر النظام الاقتصادي العالمي، حيث عرف تسارع هذه الظاهرة ارتفاع حجم التبادلات التجارية التي تجاوزت حجم الإنتاج الكلي، بالإضافة إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال وزيادة أهمية الشركات متعددة الجنسيات. هذه التطورات أدت إلى تزايد الاهتمام والحاجة إلى تعاون وتكامل الدول فيما بينها لبناء كيانات اقتصادية قوية تستطيع الوقوف في وجه التحديات الطارئة وتضمن الازدهار وتطوير الأداء على المستوى الدولي، مما أدى إلى قيام فكرة التكتلات الإقليمية، والتي جاءت على أساس أن النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يكون بالشكل المطلوب دون تكامل هذه الاقتصاديات. لدى تسعى الدول إلى إقامة تجمعات إقليمية، حيث شهدت فترة التسعينات زيادة وانتشار عمليات الاندماج الاقتصادي الإقليمي، وتلفت هذه العمليات النظر بأن الاندماج الاقتصادي يعتبر شرط أساسي في نجاح المجهودات الخاصة في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية (Békolo-Ebé, 2001).كما أنه يساعد الدول الأعضاء في تحسين قطاعها المؤسساتي والسياسي ويزيد من الأرباح الناتجة عن نقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى زيادة القدرة على التفاوض والتقليل من الصراعات بين الدول الأعضاء (Nicolas, 2003).وبالتالي يمكن القول أن الهدف من الاندماج الإقليمي هو تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، تنمية القطاع الصناعي وتكثيف التبادل التجاري والتخفيض من الفوارق في التنمية.

يعتبر المغرب العربي منطقة شاسعة في شمال غرب إفريقيا، يضم ما يقارب 6 ملايين كيلومتر مربع و100 مليون نسمة، ويشمل 5 دول: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا. تشترك هذه الدول في التاريخ، الثقافة واللغة إلى حد كبير، وتعتبر اقتصاديات بحرية مهمة تتمتع بموقع استراتيجي بين الاقتصاديات المتقدمة في أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والاقتصاديات النامية ذات الإمكانيات العالية في جنوب صحراء إفريقيا في الجنوب.

حققت دول المغرب تقدما ملموسا في مجال التجارة إلا أنها كتكتل تظل الأقل اندماجا في العالم، حيث تشكل حصة التجارة البينية داخل المنطقة أقل من 5% من إجمالي التجارة المغاربية، وهي نسبة أقل بكثير منها في جميع التكتلات التجارية الإقليمية في العالم. وبالتالي فإن أبرز التحديات التي تواجهها هو الحد من درجة التهميش على المستوى العالمي وتعزيز التنمية الاقتصادية. لذلك يعتبر الاندماج غالبا العامل المهم والمحدد الرئيسي في تحرير المؤهلات الاقتصادية والرفع من درجات النمو الاقتصادي، حيث أن تعزيز الاندماج الإقليمي في المنطقة من شأنه أن يخلق سوقا إقليمية تضم حوالي 100 مليون شخص بمتوسط دخل يبلغ 4000 دولار للفرد من حيث القيمة الاسمية وحوالي 12000 دولار من حيث تعادل القوة الشرائية (صندوق النقد الدولي 2017)، هذا ما يجعل المنطقة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر ويخفض من تكاليف التجارة، رأس المال والحركة العمالية داخل المنطقة، ويزيد في كفاءة تخصيص الموارد ويجعل المنطقة أكثر مرونة تجاه الصدمات الخارجية وتقلبات السوق.

كما يمكن للاندماج المغاربي الإقليمي أن يلعب دورا مهما في تعزيز إستراتيجية النمو الاقتصادي من خلال أثر المنافسة والاقتصاد السلمي، حيث أن رفع الحواجز الجمركية يؤدي إلى توسع السوق وبالتالي يمكن المؤسسات من الاستفادة من الإنتاج في نطاق واسع وتحفيز الاستثمار. كما أنه يؤدي إلى زيادة المنافسة بين المؤسسات وبالتالي تحسين فعاليتها. وتشير التقديرات إلى أن الاندماج يمكن أن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي في كل دولة بنسبة 1% على المدى الطويل والمتوسط.

أمام هذه الوضعية والمستوى المنخفض للتبادلات في دول الاتحاد المغربي، يجب التساؤل حول وجود عملية اندماج إقليمي مغاربي تؤدي إلى زيادة التنمية بين هذه الدول خاصة على المستوى الاقتصادي. وبالتالي سنحاول دراسة التبادلات التجارية للدول المغاربية لمعرفة إمكانية وجود آثار محتملة عن اندماج الدول المغاربية، ومساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي. وسنحاول معالجة ذلك من خلال التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن للاندماج الإقليمي أن يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ؟

للإجابة على هذه الإشكالية سننطلق من فرضية أن الوضع الحالي للاندماج الإقليمي في المنطقة كما هو قائم لا يمكن أن يكون له أي تأثير إيجابي على زيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي لا يمكن أن يوفر اهتماما للمنطقة. فالاندماج إقليمي اقتصادي يمكنه أن يزيد من النمو الاقتصادي ويساهم في تحقيق التنمية. أما الفرضية الثانية ترى أن الاندماج في الاقتصاد العالمي يساعد على زيادة تدفقات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث فرص وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي دور مهم في تحقيق أهداف التنمية. لذلك سنحاول في هذه الدراسة من خلال الأخذ بالاعتبار خصائص كل دولة لمعرفة البعد الزمني والفردي للتبادلات التجارية خاصة الصادرات وأثرها على تعزيز الاندماج الإقليمي في المنطقة. واستنادا لأدبيات الدراسة والدراسات التجريبية السابقة سنقوم بدراسة قياسية لأثر الاندماج الإقليمي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2017 باستعمال لوحة البيانات Panelفي عينة تضم الجزائر، المغرب وتونس من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع البيانات وتحليلها ومن ثم تقييمها.

تطرقت العديد من الدراسات إلى هذا الجانب من دراستنا والذي يتعلق بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط والمغرب الكبير. وتتباين النتائج التي توصلوا إليها إلى حد ما تبعا للمتغيرات التي تم النظر فيها في النماذج. حيث استعمل Achyمن جانبه نموذج جاذبية معزز للعديد من المتغيرات الثقافية والمؤسساتية على عينة من 146 دولة لفترات فرعية مدتها خمس سنوات بين 1970 و2000. وأظهرت نتائج تقدير نموذج المربعات الصغرى العادية (OLS) على البيانات المجمعة مقارنة بالاتجاه الدولي أن التجارة البينية في شمال إفريقيا أقل بعشر مرات مقارنة مع إمكانياتها (Achy, 2007).وأجريت دراسة أخرى لتقدير إمكانيات التجارة بين الدول المغاربية على مدى فترة 25 سنة من 1982 إلى 2006. وأظهرت النتائج التي تم الحصول عليها أن هناك إمكانيات للتجارة بين دول اتحاد المغرب العربي خاصة بين الجزائر والمغرب (Millogo, 2012).كما يوجد دراسة أخرى للبنك الدولي حول تأثير اتحاد المغرب العربي على تجارة

السلع بين الدول المغاربية باستخدام بيانات لوحة من عينة تضم 170 دولة خلال فترة امتدت من 1980 إلى 2004، وبينت النتائج أنه لا يتوقع وجود تأثير إيجابي على دول المنطقة. كما بينت دراسة (Karagueuzian, 2016)أهمية السياسات التجارية في زيادة النمو والمشاركة في التجارة الدولية للدول النامية، خاصة في دول شمال إفريقيا التي وضعت العديد من السياسات لتعزيز النمو عبر زيادة الصادرات. وبينت نتائج الدراسة أنه رغم ذلك، يبقى الاندماج الإقليمي ضعيف نتيجة عوامل السياسية، بالإضافة إلى ضعف تطبيق الاتفاقيات التجارية وارتفاع الحواجز والعوائق، وأضافت أيضا أن الصادرات تتميز بالتمركز في المنتجات والأسواق، ضعف المنشئات القاعدية ونقص التنويع. ومن خلال هذه النتائج بينت الدراسة أنه يجب على دول شمال إفريقيا إعادة إحياء الاندماج التجاري الإقليمي من خلال تشجيع القطاع الخاص لزيادة مؤسساتية التجارة الإقليمية، هذه الأخيرة تتطلب دفعة سياسية قوية لإضفاء مصداقية أكبر لعملية الاندماج. وفي الأخير بينت دراسة Sonia, I., & Tlili, A. (2018)الدور الهام لقطاع النقل ومساهمته الرئيسية في تحسين التجارة داخل الدول المغاربية. حيث أن تحسين تدفق السلع والأفراد يعتبر مؤشرا رئيسيا للاندماج الإقليمي. وبينت نتائج هذه الدراسة أن عامل النقل في جنوب المنطقة لا يزال ضعيفا وغير قادر على دفع عملية الاندماج. مما يستوجب على هذه الدول على إتباع إستراتيجية ملائمة من شأنها دفع عملية الاندماج الإقليمي وتطوير القدرات الإنتاجية والبنية التحتية من أجل تحقيق أهداف نموها الاقتصادي.

1.2 2.الإطار المفاهيمي للاندماج الإقليمي:

يعرف الإقليم أنه المنطقة التي تشمل مجموعة من الدول، ولتعدد مفاهيم هذه الظواهر الإقليمية سنحاول إعطاء لمحة عامة ومحاولة تصنيفها وأبرز المفاهيم المتعلقة بها بالإضافة إلى أهم أهدافها.

1.3 الأقلمة:

يرى Siroënأن الأقلمة تعني أن العلاقات بين الدول التي تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية تكون أكثر أهمية من باقي دول العالم. هذه العلاقات تنشأ نتيجة زيادة التدفقات بين الدول المتقاربة جغرافيا (Siroën, 2004) ، حيث تلعب آثار الجوار دور مهم في زيادة هذه التدفقات مشكلة ما يسمى بالمناطق الطبيعية للتبادل ,Krugman). (1991كما يرى Nicolasأن الأقلمة عبارة عن عقد ينشأ بطريقة عفوية من طرف المؤسسات، ويعتبر Bachأنها تعبر على نشاطات ديناميكية تنشأ نتيجة تجسيد سياسات إقليمية، كما يمكن أن تنشأ دون وجود سياسات وطنية.

يلعب التموقع الجغرافي دور مهم في الأقلمة والتبادلات بين الدول، حيث تم أخدها بعين الاعتبار في نظريات التجارة الدولية عن طريق مفهوم التجارة التمييزية بين الدول المتجاورة. وترتبط الأقلمة بعدة عناصر أبرزها التقارب الجغرافي، وجود لغة مشتركة والتي تشجع على زيادة العلاقات الاقتصادية، السياسية، الثقافية والتاريخية. ويرى Krugmanأن هذه الحجج تؤثر على تكاليف المعاملات من خلال تسهيل الاتصالات بين الأفراد، ومن خلال

تخفيض تكاليف العبور.حيث بينت نماذج الجاذبية بوضوح دور هذه الأسباب في التوزيع الجغرافي للتجارة (Sologa, 2001).

2.2 الإقليمية:

الإقليمية هي مجموعة من القرارات المتخذة من طرف مجموعة من الدول تنتمي لنفس المنطقة بهدف التعاون والتنسيق. وتمثل أيضا إرادة الدول في الحصول على فضاء أكثر تنظيم تربطه علاقات الجوار(Boas, 1999).فالإقليمية هي شكل من الاتفاقيات التفضيلية بين الدول تجمع بين دولتين أو أكثر بهدف إنشاء كيان إقليمي، (De Melo, 1995)وبالتالي هي ليست عقد عفوي بل تعبر عن إرادة سياسية تهدف إلى تحقيق إستراتيجية معينة. كما أنها تعبر على الفكرة الإيديولوجية، البرامج والسياسات التي تسعى إلى تعزيز الترابط بين فضاء جغرافي(Bach, 2004) .

3.2 الاندماج الإقليمي:

إن الاندماج الإقليمي هو عملية تستوجب إجراء كل التدابير التي من شأنها أن تزيل كل أشكال التميز بين المؤسسات والهيئات الاقتصادية للدول الأعضاء، ومن هنا يعتبر أن إلغاء الحواجز الجمركية لا يكفي ما لم يقابله زيادة في معدلات التبادل التجاري بين هذه الدول(Balassa, 1961).كما يرى Myrdalأن الاندماج عبارة عن عملية اقتصادية واجتماعية يتم من خلالها إلغاء الحواجز بين الوحدات الاقتصادية لتحقيق تكافؤ في الفرص على المستوى القومي والدولي أمام عناصر الإنتاج،وبالتالي يجب زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية والموارد المتاحة والتي تتحقق عن طريق التنسيق بين السياسات.ويعرف الاندماج أيضا أنه عملية تجمع بين اقتصاديات مختلفة لتشكيل إقليم اقتصادي واسع.

إن الاندماج الإقليمي حسب Hugonهو العمليات التي تشمل التعاون القطاعي وصولا إلى الاتحادات السياسية ونقل السيادة.ويشمل جانبين، اقتصادي نتيجة تمركز التجارة بين الدول والذي يعبر عن استراتيجيات الشركات، وجانب مؤسساتي نتيجة العلاقات بين الدول وبالتالي فهو مجموع الأقلمة والإقليمية، كما أنه يشمل درجات مختلفة من التعاون والتسيير.

إن تحديد أشكال الاندماج يأتي أساسا من تصنيف Balassaسنة 1961، والذي يرتكز على الترتيب عن طريق تزايد درجة الاندماج أو الاندماج حسب درجة السوق. حيث وانطلاقا من التكتل الأوربي يرى أنه يوجد أربع أشكال وهي منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشترك والاتحاد الاقتصادي. ويمكن تقسيم الاندماج الإقليمي إلى الأشكال التالية:

منتديات التعاون: تشمل تعاون الدول على المستوى الإقليمي، أو بين الأقاليم، تهدف من خلالها إلى التنظيم والتعاون بين الدول على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي، التجارة، الاستثمار، سياسات المنافسة. فهذه المنتديات لا ترتكز على تمييز تجاري، بل أنها تسعى إلى التحضير للمفاوضات المتعددة. كما أنها لا تسعى لإنشاء مناطق تبادل حر.

الاتفاقيات التفضيلية غير التبادلية: تنشأ هذه الاتفاقيات على منح تمييزات من طرف واحد لبعض الدول المصدرة دون أن تستفيد الدول المستوردة من هذه المزايا. هذه العقود لا تدخل ضمن استثناءات منظمة التجارة الدولية ضمن المادة 24.

مناطق التبادل الحر: تنشأ على أساس تبادل في تخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية. حيث تعتبر اتفاقيات مناطق التبادل الحر عقود تفضيلية لا تفرض أي حواجز على التجارة بين الدول الأعضاء على السلع داخل المنطقة. كما أن كل دولة تحافظ على تعريفاتها الجمركية على التبادلات مع الدول غير الأعضاء. وتشترك منطقة التجارة الحرة مع التجارة التفضيلية في أن لكل دولة الحق في استقلالية السياسة التجارية مع العالم الخارجي، وتستثني خدمات رؤوس الأموال. كما أنها تواجه عدة انتقادات لما تسببه من انزلا قات في التعاملات التجارية ولما تسببه من أضرار في عمليات التصدير التي يتم تمريرها بين الدول الأعضاء، لذلك تعتبر قاعد المنشأ كتدبير للحماية من هذه التجاوزات.

الاتحاد الجمركي: هو أعمق من منطقة التبادل الحر، ويتمثل في تحرير التجارة المشتركة بين الدول الأعضاء، وإزالة كافة العقبات والقيود. كما يتم فيها توحيد السياسات الجمركية بين الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي. كما أن الاتحاد الجمركي لا يستوجب قواعد المنشأ بما أن الدول غير الأعضاء تواجه نفس التعريفة الجمركية المطبقة داخل الاتحاد.

السوق المشتركة: هو أوضح من الأشكال السابقة، حيث يعتبر اتحادا جمركيا يحتوي على إلغاء كافة الرسوم الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات، إضافة إلى الحرية الكاملة لانتقال عناصر الإنتاج: العمل ورأس المال.

الاتحاد الاقتصادي: وهو يمثل تطور السوق المشتركة، وتعزيز وتنظيم السياسات النقدية والمالية بين دول الاتحاد. كما أنه يساعد على تحقيق التعليم والتدريب على مستوى السياسات الكلية الإقليمية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التقارب والتماسك بين الدول الأعضاء. كما يكمن أن يشمل توحيد العملة النقدية.

الاتحاد السياسي: إن الاتحاد السياسي يشمل إرادة الدول لتصبح كتلة واحدة، وذلك عن طريق نقل السيادة والقرارات الاقتصادية والسياسية لمستوى فوق وطني عبر إنشاء مؤسسات وهيئات إقليمية بالإضافة إلى توحيد الإطار القانوني والتنظيمي.

3.معايير نجاح التكتلات الإقليمية :

حسب البنك العالمي، فإن الاندماج الإقليمي يشمل السلع والخدمات بالإضافة إلى عوامل الإنتاج وانتقال رؤوس الأموال. كما يمكن اعتبار التجارة البينية والعولمة عنصرين تكميليين. وبالتالي تم اقتراح وحسب دراسات تطبيقية مؤشرات ومعايير تؤثر على نجاح أو فشل اتفاقيات الاندماج الإقليمي والتي سوف نلخصها في ما يلي:

1.4 حجم التجارة:

تعتبر التجارة من أهم معايير الاندماج الإقليمي، حيث قدم Lipsey فرضية الشريك التجاري الطبيعي والتي طورها Krugman، أين يرى أنه كلما زادت نسبة التجارة بين دول التكتل أو المنطقة، تزيد درجة الرفاهية داخل التكتل الإقليمي. في هذا السياق يمكن القول أنه كلما كان التبادلات التجارية غير متكافئة بين دول التكتل الإقليمي، يتناقص خطر تحويل التجارة (Summers, 1991). ويمكن القول أيضا أن مؤشر كثافة التجارة يستعمل دائما لمعرفة حجم التجارة الحقيقي. حيث يرى Anderson أنه كلما زاد هذا المؤشر، زاد احتمال اندماج إقليمي معمق.

2.3 التقارب الجغرافي:

على الرغم أن فرضية الشريك الطبيعي صحيحة، إلا أنها تعتمد على حجم التبادلات فقط، وتهمل تكاليف الخدمات اللوجيستيكية للتجارة واعتبارات أخرى تتعلق بالتنافسية. تعتبر هذه العوامل محددات مهمة لنجاح أو فشل المناطق التفضيلية للتبادل. وبالتالي قدم Deardorffفرضية جديدة للشريك الطبيعي بإضافة تكاليف التموقع وتكاليف التنقل، كما ركزRauchعلى أهمية تكاليف المعلومات المرتبطة بالمسافات المادية والثقافية.

3.3 التجارة البينية:

لقد بينت الدراسات الحديثة الأرباح الإضافية الناتجة عن التجارة البينية مقارنة بالتجارة التقليدية. فالتجارة البينية التي تستفيد من مزايا التبادلات في المنتجات المتمايزة، لها القدرة على تحقيق اقتصاديات سلمية مهمة، والتي تؤدي بدورها إلى نمو في الصادرات(Helpman, 1989) . كما تعتبر القدرة على الاندماج في سلاسل الإنتاج الدولية شرط مهم في زيادة التجارة البينية، وأن التوسع في التجارة البينية يعتبر محدد مهم في نجاح الدول في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4.3 تمركز الصادرات:

إن لأثر تنويع أو تمركز الصادرات حسب الدراسات التطبيقية أثر كبير على الدرجة النسبية لنجاح أو فشل الاتفاقيات الإقليمية التجارية. حيث يرى أن الدول التي تكون صادراتها تتمركز حول منتجات معينة يمكن أن تحقق

معدلات عالية من الحساسية المتعلقة بعدم الاستقرار في عائدات التصدير، ما يمكنه أن ينقص من قدرة الدول في المحافظة على الالتزامات المالية التي تتطلبها الاتفاقيات الإقليمية (صندوق النقد الدولي، 2019) .

5.3 السياسات التجارية والمحددات المؤسساتية للمؤسسة:

يرتبط حجم التبادلات بالسياسة التجارية، فكلما كان النظام التجاري أكثر تقييدا، قلت احتمالات الرفاهية من طرف الاتفاق الإقليمي. من جهة أخرى، أكدت دراسات الاقتصاد الدولي على أهمية الحصص والحواجز التجارية غير الجمركية، حيث سلط Obstfeldالضوء على دور الحواجز التجارية التي تمكن زيادة تكاليف المعاملات للشركاء التجاريين، واعتبر أن هذه الحواجز مرتبطة بمناخ الأعمال السائد والحوكمة. ويرى Weiأيضا أن فعالية المؤسسات والسياسات الوطنية تعتبر محدد مهم للتكاليف التجارية والمستوى العام للتبادلات لضمان وتطبيق حقوق الملكية في سياق التبادلات الاقتصادية.

4.منهجية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقدير العلاقة بين الاندماج الاقتصادي الإقليمي المحتمل بين الدول المغاربية والنمو الاقتصادي في عينة تضم الجزائر، المغرب وتونس. حيث تم الاعتماد على نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل ومؤشرات اقتصادية تفسيرية تم الاعتماد عليها في معظم الدراسات التجريبية السابقة.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Dataوهي مزيج من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، يتم فيها جمع بيانات ظاهرة معينة لمجموعة من الدول في فترة زمنية معينة وتأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن أو أثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية، وتتمتع هذه النماذج بالعديد من المزايا أهمها التحكم في عدم تجانس التباين الذي قد يظهر في حالات البيانات المقطعية أو حالات البيانات الزمنية، كما أنه يعطي كفاءة أفضل من خلال زيادة درجات الحرية والتقليل من التعددية الخطية بين المتغيرات.

لقد قمنا في هذا التحليل القياسي باستخدام قاعدة بيانات مدمجة في مقطع عرضي وسلاسل زمنية مع عدد $n=3$من الوحدات المقطعية iالمتمثلة في 3 دول. وتحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية $t=28$من الفترات وذلك من 1990 إلى 2017. وعلى ضوء العينة المستخدمة يتم كتابة دالة النمو وفق الصيغة الأساسية لتكديس البيانات كما يلي:

$$PIB_C_{it} = \alpha_i + \beta 1EXPO_C_{it} + \beta 2AGRI_C_{it} + \beta 3MANU_C_{it} + \beta 4SERV_C_{it} + \beta 5INDU_C_{it} + \beta 6GCF_C_{it} + \beta 7IMPO_C_{it} + \beta 8EXPO_PIB_{it} + \beta 9IMPO_PIB_{it} + \beta 10AGRI_EXPO_{it} + \beta 11INDU_PIB_{it} + \beta 12MANU_PIB_{it} + \beta 13SERV_PIB_{it} + \beta 14GCF_PIB_{it} + £_{it}$$

ويبين الجدول 1التعريف بمتغيرات الدراسة:

الجدول1: التعريف بمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	مصادر بيانات الدراسة
PIB_C	معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي وهو المتغير التابع	البنك الدولي
EXPO_C	معدل النمو السنوي لصادرات السلع والخدمات	البنك الدولي
AGRI_ C	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للزراعة	البنك الدولي
MANU_C	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للتصنيع	البنك الدولي
SERV_C	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للخدمات	البنك الدولي
INDU_C	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعة	البنك الدولي
GCF_C	معدل النمو السنوي لتكوين رأس المال الإجمالي	البنك الدولي
IMPO_C	معدل النمو السنوي لواردات السلع والخدمات	البنك الدولي
EXPO_PIB	نسبة صادرات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي	البنك الدولي
IMPO _PIB	نسبة واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي	البنك الدولي
AGRI_EXPO	نسبة صادرات المواد الزراعية الخام من صادرات السلع	البنك الدولي
INDU_PIB	نسبة القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي
MANU_PIB	نسبة القيمة المضافة للتصنيع من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي
SERV_PIB	نسبة القيمة المضافة للخدمات من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي
GCF_PIB	نسبة تكوين رأس المال الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي
$£_{it}$	حد الخطأ العشوائي	
β1، β2...	المعلمات المقدرة	

المصدر: من إعداد الباحث.

1.4. الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات Panel، حيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها من خلال البرامج القياسية. وبعد استخدام برنامجEviews9، تحصلنا على الجدول التالي (الجدول رقم 2).

من خلال الجدول 2 ،نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات التفسيرية تبين وجود علاقة ارتباط بين مؤشر واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الخدمات حيث تجاوزت النسبة 0.7%، وهذا ما يمكن تفسيره بأن الدول المغاربية تعتمد على الخدمات المستوردة بشكل كبير خاصة في مجال التكنولوجيا والخدمات المالية. كما نلاحظ أيضا وجود ارتباط بين مؤشر الصناعة ومؤشر التصنيع وهذا طبيعي باعتبار الأخير جزء من الصناعة.

الجدول 2: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.

	PIB_C	EXPO_C	AGRI_ C	MANU_C	SERV_C	INDU_C	GCF_C	IMPO_C	EXPO_PIB	IMPO _PIB	AGRI_EXPO	INDU_PIB	MANU_PIB	SERV_PIB	GCF_PIB
PIB_C	1														
EXPO_C	0.3577	1													
AGRI_ C	0.7964	−0.0066	1												
MANU_C	0.2529	0.6673	−0.1834	1											
SERV_C	0.2576	−0.0411	0.0064	−0.0530	1										
INDU_C	0.2882	0.5333	−0.1426	0.7896	0.1699	1									
GCF_C	0.2619	−0.1234	0.1274	0.0746	0.4241	0.2702	1								
IMPO_C	−0.0560	0.2557	−0.3338	0.3279	0.3730	0.3666	0.6853	1							
EXPO_PIB	0.0031	0.0903	−0.0999	−0.0116	0.3977	−0.061	0.1813	0.3268	1						
IMPO _PIB	−0.0400	0.2459	−0.1175	0.1498	−0.1436	−0.132	−0.134	0.1191	0.4715	1					
AGRI_EXPO	−0.0287	0.1413	0.0030	0.2234	−0.3516	0.099	−0.178	−0.115	−0.5491	−0.3	1				
INDU_PIB	−0.0481	−0.3572	0.0081	−0.2585	0.5255	0.0352	0.334	0.1714	0.3598	−0.5	−0.4078	1			
MANU_PIB	−0.0502	−0.3941	0.0186	−0.2784	0.4786	0.0047	0.3092	0.1084	0.1934	−0.6	−0.3625	0.9728	1		
SERV_PIB	−0.0334	0.3272	−0.0952	0.1734	−0.3747	−0.117	−0.304	−0.089	−0.006	0.8	0.0631	−0.8944	−0.909	1	
GCF_PIB	−0.0505	−0.3915	0.0380	−0.2085	0.2155	0.0508	0.1471	−0.045	−0.2653	−0.1	−0.4814	0.3723	0.477	−0.3220	1

2.4. تقدير النموذج:

بعد تحديد البيانات ومعاملات الارتباط بين المتغيرات، بالإضافة إلى منحنيات التشتت سنقوم بتقدير النموذج والتوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير العلاقة بين المؤشرات المدروسة، وذلك باستخدام نموذج الانحدار التجمعي(Pooled Regression Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية(Random Effects Model). حيث يعتبر نموذج الانحدار التجمعي (Pooled Regression Model)من أبسط نماذج البانل أين تكون المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي أنه بإهمال تأثير الزمن تكتب معادلة النموذج على الشكل التالي: $Y_i = D\alpha_i + X_i\beta + \mathcal{L}_{,i}$ ولتقدير معلمات النموذج نقوم باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

أما نموذج التأثيرات الثابتة فهو يهدف إلى معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع تتفاوت من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية.

وعلى عكس نموذج التأثيرات الثابتة، يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية، وبالتالي فإن معلمات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها.

وتحصلنا على نتائج التقدير كما يلي:

الجدول3: تقدير معلمات النموذج باستخدام النماذج الثلاثة.

الفترة: 1990- 2017		**المتغير التابع: PIB_C**	
عدد المشاهدات: 58 بانل			
نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model	**نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model**	**نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model**	**المتغيرات التفسيرية**
24.382 (0.0002***)	25.988 (0.0017***)	24.4123 (0.0002***)	**C**
0.0581 (0.0903*)	0.0607 (0.0849*)	0.0579 (0.094*)	**EXPO_C**
0.1187 (0.000***)	0.1176 (0.000***)	0.118 (0.000***)	**AGRI_ C**
0.1586 (0.0734*)	0.1400 (0.1355)	0. 158 (0.0758*)	**MANU_C**
0.5319 (0.000***)	0.5327 (0.000***)	0.531 (0.000***)	**SERV_C**
0.1497 (0.0771*)	0.1468 (0.0930*)	0.1506 (0.0775*)	**INDU_C**

0.0497 (0.1519)	0.0509 (0.1712)	0.0494 (0.1566)	**GCF_C**
-0.0655 (0.1067)	-0.068 (0.1512)	-0.065 (0.1106)	**IMPO_C**
-0.0509 (0.3987)	0.0084 (0.9246)	-0.0509 (0.4017)	**EXPO_PIB**
0.1207 (0.0733*)	0.1171 (0.0898*)	0.1208 (0.0748*)	**IMPO _PIB**
-0.5996 (0.0022***)	-0.4404 (0. 1057)	-0.6004 (0.0023***)	**AGRI_EXPO**
-0.3602 (0.0011***)	-0.4354 (0.002***)	-0.3608 (0.0012***)	**INDU_PIB**
0.1900 (0.0123**)	0.1598 (0.0798*)	0.1903 (0.0126**)	**MANU_PIB**
-0.3039 (0.0025***)	-0.3096 (0.0107**)	-0.0304 (0.0026***)	**SERV_PIB**
-0.1339 (0.0158**)	-0.1467 (0.0147**)	-0.1341 (0.0162**)	**GCF_PIB**
0.9360	0.937	0.9360	**R-squared**
2.0561	2.0711	2.05614	**Durbin-Watson St**
44.991 (0.000***)	38.40 (0.000***)	44.981 (0.00***)	**F-stat** **Prob(F-stat)**

(*معنوي عند 10%، ** معنوي عند 5%، * معنوي عند 1%)**

المصدر: من إعداد الباحث (من مخرجات برنامج Eviews 9)

اختبار Durbin-Watson:

يسمح هذا الاختبار بتحديد الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية ويسمح بتحديد صلاحية نموذج الانحدار المتعدد، حيث يتم ذلك كما يلي:

H_0:فرضية العدم: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية .

H_1:وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

من الجدول 3 تشير إحصائيةDurbin-Watson St إلى2.05،فهي تقترب من القيمة 2 وبالتالي نأخذ فرضية العدم حيث يمكن القول أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية.

3.4. اختبار Hausman:

تم استخدام هذا الاختبار لHausman (1978) للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. هذا الاختبار يسمح بتحديد النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة، ويتم ذلك كما يلي:

$\mathbf{H_0}$:فرضية العدم: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

$\mathbf{H_1}$:نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

وتكتب صيغة اختبار صحة هذه الفرضيات كما يلي:

$$\mathbf{H= (\hat{\beta}FEM - \hat{\beta}REM)' [var (\hat{\beta}FEM) – var(\hat{\beta}REM)] -1 (\hat{\beta}FEM - \hat{\beta}REM)}$$

حيث أن var ($\hat{\beta}$FEM)هو متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات الثابتة.

var($\hat{\beta}$REM)هو متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية.

تتوزع هذه الإحصائية في توزيع كأي مربع وبدرجة حرية مقدارها k. وبالتالي يمكن القول أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم إذا كانت القيمة الاحتمالية للإحصائية أقل من 0.05. والعكس، فإذا كانت القيمة الاحتمالية للإحصائية أكبر من 0.05 فيكون النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول 4: نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects-Hausman Test . Test cross-section random effect			
Test Summary	Chi-sq. Stat	Chi-sq. D.f.	Prob
Cross-section random	14.5931	14	0.4065

المصدر: من إعداد الباحث (من مخرجات برنامج Eviews 9)

تشير القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار Hausmanالمبينة في الجدول 4إلى أنها غير معنوية مستوى 5% (0.4065)، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة.

4.4.مناقشة النتائج وتفسيرها:

من خلال اختبار Hausmanتوصلنا أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم لهذه الدراسة، وعليه يمكن تقدير النموذج كما يلي:

PIB_C = 0.0581 EXPO_C*+ 0.1187 AGRI_C*+ 0.1586 MANU_C***
+0.5319SERV_C*+0.1497 INDU_C*+ 0.0497GCF_C – 0.0655 IMPO_C –**
0.0509EXPO_PIB +0.1207IMPO_PIB* - 0.5996AGRI_EXPO* -0.3602**
INDU_PIB* +0.1900 MANU_PIB** - 0.3039 SERV_PIB*** - 0.1339**
GCF_PIB + 24.382**

من خلال المعادلة الخطية نلاحظ وجود أثر ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي لكل من مؤشرات نسبة نمو الصادرات ونسبة نمو القيمة المضافة للزراعة، مؤشر نمو القيمة المضافة للتصنيع، مؤشر نمو القيمة المضافة للخدمات ومؤشر نمو القيمة المضافة للصناعة، بالإضافة إلى نسبة الواردات من الناتج الإجمالي ونسبة التصنيع من الناتج الإجمالي.

ويوجد أثر معنوي وسلبي لمؤشرات نسبة الزراعة من الصادرات، نسبة الصناعة من الناتج الإجمالي ونسبة الخدمات من الناتج الإجمالي على النمو الاقتصادي. كما نلاحظ أيضا وجود أثر غير معنوي لكل من متغيرات نمو تكوين رأس المال الإجمالي، نمو صادرات السلع والخدمات ونسبة الصادرات من الناتج الإجمالي.

ويشير احتمال إحصائية فيشر 0.00 أنها معنوية عند مستوى 5% مما يدل على معنوية النموذج، وأن نموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملائمة للتقدير. كما يبلغ معامل التحديد R^2 0.93 مما يعني أن متغيرات الدراسة تفسر 93% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي على الدول المغاربية. ويجب الإشارة انه في نماذج Panelلا نعتمد على معامل التحديد لأنه يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه تختلف من نموذج لأخر.

ويبين الشكل 1التالي صلاحية واستقرار النموذج المقدر، وذلك من خلال التطابق بين القيم الحالية والقيم المقدرة أي وجود مجال صغير للأخطاء العشوائية.

الشكل1: التمثيل البياني للقيم الحالية والقيم المقدرة.

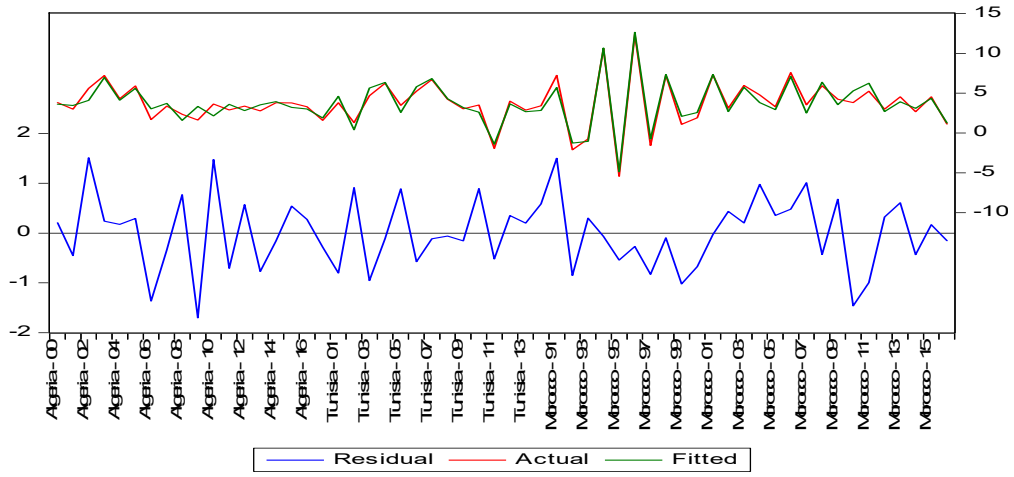

المصدر: برنامج Eviews9

من خلال الشكل 2أيضا، نلاحظ أن احتمال إحصائية Jarque-Beraيبلغ 0.887 فهو يتجاوز 0.05 أي 5%، وبالتالي يمكن أن نقول أن سلسلة البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

الشكل2: اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج.

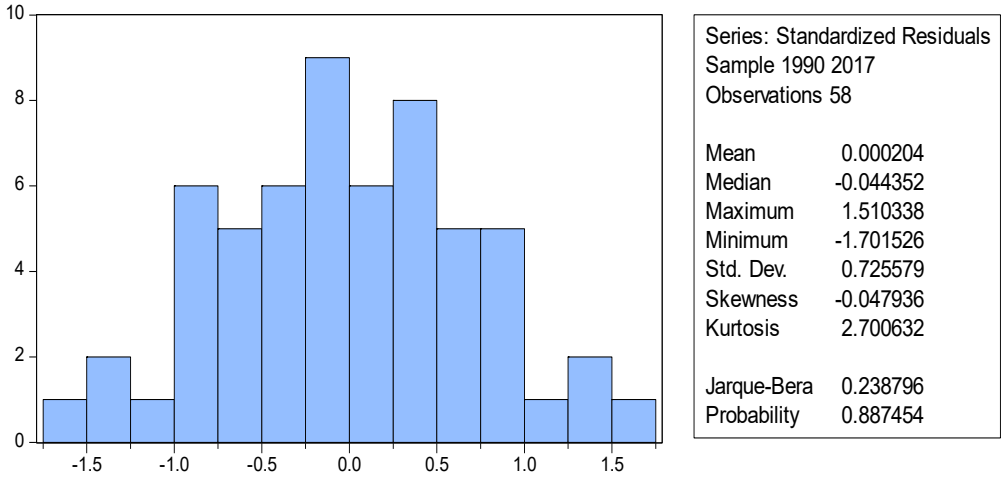

المصدر: برنامج Eviews9

الجدول 5: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية:

Test	Statistic	d.f.	Prob
Breusch–Pagan LM	6.914401	3	0.0747
Perasan scaled LM	0.373303		0.7089
Pesaran CD	0.221629		0.8246

المصدر: من إعداد الباحث (من مخرجات برنامج Eviews 9)

تبين نتائج الاختبار الموضحة في الجدول 5أن قيم احتمال الإحصائيات أكبر من 0.05 أي 5% وبالتالي نقبل H_0والتي تقول أن الأخطاء العشوائية مستقلة عن بعضها.

الجدول 6: التأثيرات الثابتة للدول:

التأثيرات الثابتة للدول (Fixed Effects)	
الجزائر	1.6560
تونس	-0.3062
المغرب	-1.3498

المصدر: من إعداد الباحث (من مخرجات برنامج Eviews 9)

يبين الجدول 6معاملات التأثيرات الثابتة لكل دولة، حيث نلاحظ أن التغيير الثابت يختلف من دولة إلى أخرى حيث بلغت قيمته 1.6560 في الجزائر وهي قيمة موجبة تدل على وجود تأثير ثابت موجب في هذه الدولة على الأثر الكلي المقدر في العينة ككل، وبلغت قيمة الأثر الثابت في تونس والمغرب 0.3062- و1.3498- على التوالي وهي قيم سالبة تدل على وجود تأثير سلبي ثابت لهذه الدول على الأثر المقدر في العينة ككل.يمكن القول من خلال هذه النتائج أن الاندماج الإقليمي يساعد الجزائر في زيادة التبادلات التجارية.

يمكن القول أن حقيقة كون الدولة منتجة للمحروقات تؤثر سلبا على مستوى التجارة الثنائية خاصة في حالة الدول النامية، كما هو الحال بالنسبة للجزائر. هذا يعيدنا إلى العقبة الرئيسية أمام الاندماج المغاربي وهي ضعف تنويع الصادرات المغاربية. حيث بينت الدراسات المتعلقة بتنويع الصادرات والنمو الاقتصادي أنه يجب على الدول النامية تنويع صادراتها للحد من عدم استقرار الصادرات وتأثيرها السلبي على معدلات التبادل التجاري والمنتجات الأساسية.

إن تنويع الصادرات يساعد على تحقيق بعض أهداف الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني وهي النمو الاقتصادي المستدام، ميزان المدفوعات، خلق فرص العمل وإعادة توزيع الدخل.

يمكن تفسير المستوى الضعيف للتجارة البينية في الدول المغاربية من خلال التشابه في الهياكل التجارية، لاسيما بالنسبة للمغرب وتونس، وجود أسواق ضيقة، انخفاض تنويع الصادرات مما يحد من التوسع في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.

5. تحليل النتائج:

من خلال هذا الدراسة قمنا بقياس آثار الاندماج الاقتصادي الإقليمي على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panelوالمؤشرات الاقتصادية للاندماج الإقليمي في عينة تضم الجزائر، المغرب وتونس. يمكن القول أن وجود أثر ايجابي لنسبة نمو الصادرات يتوافق مع أغلب الدراسات السابقة والتي تبين أن تدفق الصادرات يعزز من التنافسية الدولية للدول الأعضاء مما يشجع عملية الاندماج الإقليمي بين هذه الدول، حيث يلعب أثر الحدود دور كبير في زيادة التجارة البينية في حالة التكاملية بين نمو الصادرات لدول المنطقة. فزيادة الصادرات نتيجة الانضمام إلى تكتل تجاري يمكن أن يكون له تأثير كبير في خلق التجارة على المدى الطويل.

كما أن الأثر الايجابي لنسبة نمو القيمة المضافة للزراعة على النمو الاقتصادي يتوافق مع الدراسات التي تشير أن التنمية الزراعية تعتبر أولوية سياسية مهمة في عملية الاندماج الإقليمي، حيث يمثل نمو الإنتاج والإنتاجية الزراعية عنصرا ضروريا في استراتيجيات الأمن الغذائي الإقليمي من خلال تقليل الاعتماد على الواردات وزيادة قدرة التكتل على التعامل مع التقلبات الكبيرة في أسعار الأغذية الدولية وتأثيراتها الجانبية.

إن الأثر الايجابي لنسبة نمو القيمة المضافة للخدمات على النمو الاقتصادي يتوافق مع الدراسات الأدبية التي تركز على ضرورة الخدمات كعامل في زيادة النمو الاقتصادي، في حين أن الأثر السلبي لنسبتها من الناتج الإجمالي الخام يفسر بأن الدول المغاربية ورغم الزيادة السنوية لإنتاجها الإجمالي إلا أن نسبة الخدمات تؤثر سلبيا، وذلك راجع إلى أن أغلب هذه الخدمات سواء مالية، مصرفية أو استهلاكية هي خدمات مستوردة من العالم الخارج، وبالتالي يمكن القول أن هذه الدول يمكنها تطوير قطاع الخدمات وزيادة مساهمته في الناتج الإجمالي من خلال تعزيز الاندماج.

يتوافق الأثر الايجابي لنسبة نمو القيمة المضافة للصناعة على النمو الاقتصادي مع النظرية الجغرافية الصناعية الجديدة التي ترى أن تعزيز الاندماج الإقليمي والدولي يتم من خلال إجراء تعديل هيكلي في قطاع الصناعة للوصول إلى التجارة في القيمة المضافة عن طريق سلاسل القيمة الشاملة. كما يمكن القول أيضا أن زيادة الاندماج الإقليمي يؤثر ايجابيا على زيادة القطاع الصناعي من خلال ظهور أقطاب صناعية تتميز بتمركز النشاط الصناعي، انخفاض تكاليف المعاملات، بالإضافة إلى المعرفة الخارجية أو آثار حجم السوق. هذا ما يتوافق مع نظرية كروغمان حول العلاقة السببية.

يمكن القول أن الأثر السلبي لنسبة نمو الواردات على النمو الاقتصادي يعود إلى قيام أغلب الدول النامية باستيراد المواد الاستهلاكية والخدمات بالدرجة الأولى ما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري.

إن الآثار الايجابية لمختلف المؤشرات المستعملة على النمو الاقتصادي تدعم أغلب الدراسات السابقة التي تؤكد على ضرورة تعزيز الاندماج الإقليمي وتوحيد السياسات التجارية للاستفادة من الإمكانيات المحتملة من هذا التكتل. لذلك يجب على هذه الدول أولا التفكير في حل المشاكل المتعلقة بانخفاض تنويع إنتاجها واعتمادها على المحروقات والمواد الخام.

فبدون ترقية البنية الاقتصادية لن تكون مسألة الاندماج الإقليمي لأن هذه الدول لن تكون قادرة على الاستفادة من المزايا التي تنبأت بها الأدبيات النظرية.

يمكن تفسير الآثار غير المعنوية في الدراسة بأنه يوجد إجماع بين الدراسات سواء النظرية أو التجريبية على غياب اندماج حقيقي بين الدول المغاربية، وأنه توجد شبه مبادرات غير فعالة لتعزيز هذا التكتل، وبالتالي لا يمكن معرفة الآثار الحقيقية لاندماج محتمل لأن هذه الآثار تغطي على الأثر الايجابي على النمو في المنطقة.

6.خاتمة:

على الرغم من توفر كل تلك الإمكانيات التي تتربع عليها المنطقة المغاربية، إلا أن تفعيل الاندماج الاقتصادي بين دولها يستدعي مجموعة من المتطلبات، والتي يتم من خلالها التغلب على العقبات التي تعترض مسارها والتي يرجع البعض منها إلى الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، والبعض الآخر يتمثل في الصعوبات المؤسساتية والمصالح السياسية على حساب المصالح الإقليمية المشتركة. حيث يشكل الاندماج الإقليمي عاملا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إلا أن تعزيز هذه العملية على أرض الواقع من خلال مشروع التكتل للمنطقة المغاربية يستوجب القيام بمجموعة من الآليات والإجراءات، والعمل على المزيد من الدراسات لتدعيم هذا المشروع وتعميقه من خلال توفير الشروط اللازمة والاستفادة من التجارب الدولية، وذلك من خلال عدة جوانب أساسية اقتصادية، سياسية ومؤسساتية.

يجب الحاجة إلى تخفيض كبير في الحواجز التعريفية وغير التعريفية لزيادة الصادرات داخل المنطقة بشكل كبير، حيث تم تحديدها على أنها عقبات رئيسية أمام نمو التجارة في المنطقة. ويسير هذا التخفيض جنبا إلى جنب مع تهيئة بيئة تنافسية يحتمل أن تؤدي إلى سيولة البورصات بهدف تحقيق تخفيض في تكاليف المعاملات في نهاية المطاف.

كما يمكن تفعيل الاندماج المغاربي على الجانب الاقتصادي من خلال التعامل مع قضية الاندماج الاقتصادي المغاربي كجزء من استراتيجيات التنمية التي ينبغي معالجتها هي الأخرى على نطاق إقليمي هادف وأوسع من نطاقها الجغرافي، حيث يمكن تبني إستراتيجية الاندماج المعمق والتي تعتمد على تحرير المبادلات التجارية في مجال السلع بالإضافة إلى تحرير الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار، هذه الإستراتيجية بينت أهمية كبيرة في تحقيق مكاسب اقتصادية هامة. كما يجب مراجعة التدابير التجارية لتحقيق انسجام في التعريفات الجمركية وإزالة القيود غير الجمركية، بالإضافة إلى دعم البنية التحتية لتسهيل التجارة من خلال التسيير المشترك للمناطق الحدودية. ويجب أيضا العمل على تخفيض تكاليف المعاملات التي تحد من التجارة البينية، وذلك من خلال إنشاء منطقة تبادل تفضيلية وتنسيق الإجراءات لإرساء أسس الشفافية بين الدول الأعضاء كخطوة أولى لزيادة التبادل التجاري في المنطقة وإنشاء منتديات دائمة للتشاور لمتابعة التقارب المتبادل للسياسات الاقتصادية والتجارية من أجل تنظيم أفضل للاندماج الأفقي والعمودي.

رغم أننا نركز على الجانب الاقتصادي للاندماج الإقليمي إلا أنه يجب الإشارة إلى الجانب السياسي حيث يجب العمل على خلق تصور مشترك للاندماج المغاربي والاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاندماج المغاربي، وضرورة التخلي عن فكرة الدولة القائد على غرار التجربة الأوربية. بالإضافة إلى العمل على مواجهة المشاكل المشتركة المتعلقة بالهجرة والبطالة والمديونية الخارجية. كما تجدر الإشارة إلى أهمية تجاوز الصراع بين الجزائر والمغرب باعتبارها أهم عائق للمسار المغاربي. أما على المستوى المؤسساتي فيجب إنشاء مؤسسات مغاربية للدراسة والاستشراف انطلاقا من التجارب الدولية للتركيز على واقع المنطقة ومستقبلها المحلي، الإقليمي والدولي.

وفي الأخير يمكن القول أن الاندماج في الاقتصاد العالمي يعتبر عامل رئيسي لتطوير وزيادة التبادل التجاري على المدى الطويل وفي تحقيق التنمية الاقتصادية على نطاق واسع. ويتم قياس فعالية هذا الاندماج من خلال التحسنات الظاهرة في تدفقات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.

7. المراجع:

أبو العينين& ,سهير. (2017).عرض تقرير آفاق الاقتصاد العالمى 2017 الصادر عن صندوق النقد الدولى.

صندوق النقد الدولي (2019).ملامح الأداء الاقتصادي للدول العربية، الاصدار 7 ، أبوظبي
بكاري مسعود (2015).مؤشرات الاندماج الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي. مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة ادرار، المجلد 3، العدد1.

Achy, L. (2007). le commerce intra-régional: l'Afrique du nord est elle une exeption? L'année du Maghreb , 501-520. Journal open édition, CNRS Edition.

Bach, D. (2004). Régionalisme et régionalisation à travers le prisme de l'aire Saharo-Sahélienne. les relations transsahariennes à l'époque contemporaine. un espace en constante mutation. , 457-479.

Balassa, B. (1961). The Theory of Economic Integration. Homewood, IL: Richard D Irwin , 75.

Békolo-Ebé. (2001). L'integration régionale en afrique: caractéristiques, contraintes et perspectives. Mondes en développement 3-4, N°115-116 , 81-88.

Boas, M. M. (1999). The weave-world: regionalismes in the south in the new millennium. Third World Quarterly 20.5 , 1061-1070.

Deardorff, A. ,. (1999). 20 Multilateral Trade Negotiations and Preferential Trading Arrangements. trading blocs: Alternative Approaches to Analyzing preferential trade agreements , 405.

Helpman, E. a. (1989). Trade policy and market structure. MIT press.

Hugon, P. (2003). Les économies en développement à l'heure de la régionalisation. KARTHALA Editions .

Jaime de Melo, Arvind Panagariya. (1995). new dimensions in regional integration. cambridge university press , 36.

Krugman, P. &. (1990). Integration and the competitiveness of peripheral industry (No. 363). CEPR discussion Papers.

Krugman, P. (1991). Increasing returns and economic geography. Journal of political economy 99.3 , 483-499.

Kym Anderson, Richard Blackhurst. (1993). Regional integration and the global trading system. Harvester Wheatsheaf . New York.

Millogo, A. O. (2012). Potentiel de commerce dans l'espace maghrébin. Mondes en développement,(2) , 115-126.

Myrdal, G. a. (1957). Economic theory and under-developed regions.

Nicolas, F. (2003). Mondialisation et integration régionale, des dynamiques complementaires. Cahiers francais - paris , 59-63.

Obstfeld, M. a. (2000). The six major puzzles in international macroeconomics: is there a common cause? NBER macroeconomics annual 15 , 339-390.

Rauch, J. E. (2001). Business and social networks in international trade. Journal of economic litterature , 1177-1203.

Siroën, J.-M. (2004). La régionalisation de l'économie mondiale. La découverte. , 64.

Sologa, I. &. (2001). Regionalism in the nineties: What effect on trade? The North American Journal of Economics and Finance, 12(1) , 1-29.

Sonia, I., & Tlili, A. (2018). The revival of trade in the Arab Maghreb Union (AMU). Journal of Global Economy, 14(3), 219-230.

Summers, L. (1991). Regionalism and the world trading system. Policy implications of trade and currency zones , 295-301.

Verdier-Chouchane, A., Ali, M. S. B., & Karagueuzian, C. (2016). Trade Diversification and Intra-Regional Trade in North Africa. In Economic Development in the Middle East and North Africa (pp. 173-195). Palgrave Macmillan, New York.

8. الملاحق

الملحق رقم 1: نموذج الانحدار التجمعي

Dependent Variable: PIB_C
Method: Panel Least Squares
Date: 06/12/19 Time: 10:10
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (unbalanced) observations: 58

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.41237	5.951294	4.102028	0.0002
EXPO_C	0.057902	0.033811	1.712546	0.0940
AGRI_C	0.118794	0.009663	12.29367	0.0000
MANUF_C	0.158431	0.087071	1.819560	0.0758
SERV_C	0.531917	0.081548	6.522771	0.0000
INDU_C	0.150617	0.083263	1.808930	0.0775
GCF_C	0.049489	0.034322	1.441922	0.1566
IMPO_C	-0.065281	0.040069	-1.629211	0.1106
EXPO__PIB	-0.050959	0.060166	-0.846969	0.4017
IMPO__PIB	0.120856	0.066177	1.826245	0.0748
AGRI__EXPO01	-0.600473	0.185076	-3.244472	0.0023
INDU__PIB	-0.360821	0.103914	-3.472298	0.0012
MANUF__PIB	0.190370	0.073135	2.602995	0.0126
SERV__PIB	-0.304314	0.095130	-3.198931	0.0026
GCF__PIB	-0.134161	0.053625	-2.501829	0.0162

R-squared	0.936083	Mean dependent var	3.723876
Adjusted R-squared	0.915272	S.D. dependent var	2.869944
S.E. of regression	0.835385	Akaike info criterion	2.696149
Sum squared resid	30.00830	Schwarz criterion	3.229023
Log likelihood	-63.18833	Hannan-Quinn criter.	2.903714

F-statistic	44.98159	Durbin-Watson stat	2.056146
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 2:نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: PIB_C
Method: Panel Least Squares
Date: 06/12/19 Time: 10:22
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (unbalanced) observations: 58

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25.98845	7.746121	3.355028	0.0017
EXPO_C	0.060731	0.034393	1.765780	0.0849
AGRI_C	0.117673	0.010163	11.57910	0.0000
MANUF_C	0.140008	0.091955	1.522563	0.1355
SERV_C	0.532711	0.082622	6.447578	0.0000
INDU_C	0.146803	0.085357	1.719868	0.0930
GCF_C	0.050913	0.034806	1.462762	0.1512
IMPO_C	-0.068060	0.040706	-1.672013	0.1021
EXPO__PIB	0.008426	0.088436	0.095275	0.9246
IMPO__PIB	0.117180	0.067437	1.737630	0.0898
AGRI__EXPO01	-0.440428	0.266202	-1.654485	0.1057
INDU__PIB	-0.435478	0.131697	-3.306672	0.0020
MANUF__PIB	0.159888	0.089018	1.796128	0.0798
SERV__PIB	-0.309681	0.115792	-2.674462	0.0107
GCF__PIB	-0.146733	0.057575	-2.548553	0.0147

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.937446	Mean dependent var	3.723876
Adjusted R-squared	0.913034	S.D. dependent var	2.869944
S.E. of regression	0.846344	Akaike info criterion	2.743555
Sum squared resid	29.36825	Schwarz criterion	3.347478
Log likelihood	-62.56310	Hannan-Quinn criter.	2.978795
F-statistic	38.40197	Durbin-Watson stat	2.071157
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 3 :نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: PIB_C
Method: Panel EGLS (Period random effects)
Date: 06/12/19 Time: 10:31
Sample: 1990 2017
Periods included: 28
Cross-sections included: 3
Total panel (unbalanced) observations: 58
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.38268	5.907301	4.127551	0.0002
EXPO_C	0.058187	0.033579	1.732832	0.0903
AGRI_C	0.118771	0.009597	12.37569	0.0000
MANUF_C	0.158656	0.086448	1.835282	0.0734
SERV_C	0.531921	0.080944	6.571467	0.0000
INDU_C	0.149743	0.082681	1.811082	0.0771
GCF_C	0.049745	0.034098	1.458879	0.1519
IMPO_C	-0.065548	0.039782	-1.647699	0.1067
EXPO__PIB	-0.050959	0.059778	-0.852464	0.3987
IMPO__PIB	0.120736	0.065774	1.835614	0.0733
AGRI__EXPO01	-0.599619	0.183819	-3.262005	0.0022
INDU__PIB	-0.360281	0.103193	-3.491339	0.0011
MANUF__PIB	0.190040	0.072669	2.615160	0.0123
SERV__PIB	-0.303978	0.094440	-3.218748	0.0025
GCF__PIB	-0.133942	0.053300	-2.513013	0.0158

Effects Specification		
	S.D.	Rho
Period random	0.049182	0.0035
Idiosyncratic random	0.828181	0.9965

Weighted Statistics

R-squared	0.936096	Mean dependent var	3.707107
Adjusted R-squared	0.915289	S.D. dependent var	2.864228
S.E. of regression	0.833858	Sum squared resid	29.89875
F-statistic	44.99137	Durbin-Watson stat	2.056160
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.936082	Mean dependent var	3.723876
Sum squared resid	30.00847	Durbin-Watson stat	2.562662

الملحق رقم 4:اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test period random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Period random	14.593135	14	0.4065

Period random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
EXPO_C	0.129313	0.058187	0.002353	0.1426
AGRI_C	0.085776	0.118771	0.000670	0.2025
MANUF_C	0.120558	0.158656	0.008505	0.6795
SERV_C	0.503816	0.531921	0.009567	0.7739
INDU_C	-0.002340	0.149743	0.005956	0.0488
GCF_C	0.150199	0.049745	0.002662	0.0515
IMPO_C	-0.170168	-0.065548	0.002788	0.0476
EXPO__PIB	-0.198029	-0.050959	0.011515	0.1705
IMPO__PIB	0.224484	0.120736	0.019088	0.4527
AGRI__EXPO01	-0.690203	-0.599619	1.150858	0.9327
INDU__PIB	-0.325089	-0.360281	0.012593	0.7538
MANUF__PIB	0.252651	0.190040	0.015956	0.6201
SERV__PIB	-0.316313	-0.303978	0.016158	0.9227
GCF__PIB	-0.218165	-0.133942	0.010482	0.4107

Period random effects test equation:

Dependent Variable: PIB_C

Method: Panel Least Squares

Date: 06/12/19 Time: 10:39

Sample: 1990 2017

Periods included: 28

Cross-sections included: 3

Total panel (unbalanced) observations: 58

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	27.00730	8.631631	3.128876	0.0065
EXPO_C	0.129313	0.058998	2.191805	0.0435
AGRI_C	0.085776	0.027608	3.106892	0.0068
MANUF_C	0.120558	0.126406	0.953736	0.3544
SERV_C	0.503816	0.126962	3.968242	0.0011
INDU_C	-0.002340	0.113101	-0.020689	0.9837
GCF_C	0.150199	0.061844	2.428665	0.0273
IMPO_C	-0.170168	0.066113	-2.573909	0.0204
EXPO__PIB	-0.198029	0.122837	-1.612131	0.1265
IMPO__PIB	0.224484	0.153019	1.467033	0.1617
AGRI__EXPO01	-0.690203	1.088415	-0.634136	0.5350
INDU__PIB	-0.325089	0.152454	-2.132380	0.0488
MANUF__PIB	0.252651	0.145727	1.733725	0.1022
SERV__PIB	-0.316313	0.158356	-1.997481	0.0631
GCF__PIB	-0.218165	0.115425	-1.890099	0.0770

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

R-squared	0.976625	Mean dependent var	3.723876
Adjusted R-squared	0.916727	S.D. dependent var	2.869944
S.E. of regression	0.828181	Akaike info criterion	2.621252
Sum squared resid	10.97414	Schwarz criterion	4.113297
Log likelihood	-34.01630	Hannan-Quinn criter.	3.202433
F-statistic	16.30478	Durbin-Watson stat	2.053815
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 5: الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية

Residual Cross-Section Dependence Test

Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals

Equation: Untitled

Periods included: 28

Cross-sections included: 3

Total panel (unbalanced) observations: 58

Note: non-zero cross-section means detected in data

Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	6.914401	3	0.0747

Pesaran scaled LM0.373303	0.7089
Pesaran CD0.221629	0.8246